الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

محضر الاجتماع السابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2025/145/R.25

بند جدول الأعمال: 10(ب)

التاريخ: 4 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محضر الاجتماع السابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- انعقد الاجتماع السابع والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 19 يونيو/حزيران 2025 بصيغة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والبرازيل والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبان يمثلان كندا وفرنسا. وحضر الاجتماع أيضا: المستشارة العامة؛ ونائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين في دائرة العمليات المالية؛ ومدير وكبير موظفي المخاطر في مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية في شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق، وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2025/177/R.1/Rev.1) - للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال من دون إدخال أية تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال – تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن إجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية (AC 2025/177/R.2) - للاستعراض

4- قدم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن التقرير المتعلق بإجراءات الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية. وأشار إلى التقدم المحرز خلال السنة المالية 2024 في معالجة التوصيات الصادرة في السنوات السابقة. ومع ذلك، جرى تحديد بعض المجالات للتحسين، كما هو موضح أدناه:

- الأتمتة في المحاسبة والإبلاغ المالي لمواصلة تحسين الحلول التكنولوجية وإلغاء التدخل اليدوي والضوابط اليدوية إلى أقصى حد ممكن؛
- ستصبح الضوابط الداخلية المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة متطلبا مهما في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ وقد أُوصي بأن توضع أيضا ضوابط تغطي مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة بهدف نهائي يتمثل في وضع إطار للكشف عن الإبلاغ المالي أو تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية هذه في التقرير السنوي للصندوق.

5- وأعربت الإدارة عن التزامها بتطبيق معايير الاستدامة. وأعربت الإدارة أيضا عن التزامها بتعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات والنُظم الأساسية.

6- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وطلبوا توضيحات من الإدارة والمراجع الخارجي للحسابات بشأن استخدام ودعم الذكاء الاصطناعي وعبء الموارد المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة.

7- وذكر المراجع الخارجي للحسابات أنه لا يعتمد على الذكاء الاصطناعي للتحقق من الامتثال لمعايير المراجعة في البيئات الخاضعة للأنظمة. وأوضحت الإدارة أن أتمتة بعض المهام اليدوية المتكررة يمكن أن تحقق بعض الكفاءات، وأشارت إلى أن الإبلاغ عن الاستدامة يجري بالاستفادة من الوثائق المتوفرة بالفعل في المؤسسة.

8- **الحصيلة والمتابعة.** أحيط علما بالتقرير.

البند 4 من جدول الأعمال – مذكرة المراجع الخارجي للحسابات بشأن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 (AC 2025/177/R.3) - للاستعراض

9- قدم المراجع الخارجي للحسابات لمحة عامة عن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، ورأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق، وكذلك القوائم المالية للصندوق وحده، وتقرير شهادة المراجع الخارجي للحسابات على تقرير الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية. ولوحظ أن الاستراتيجية لم تشمل ضمانات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة. وجرى التأكيد على أن استراتيجية المراجعة

تستند إلى منهجية تنازلية، وفقا لفهم مراجع الحسابات لبيئة الكيان والمخاطر والضوابط. وانطوى عمل المراجعة في مجال الضوابط على إجراء قدر كبير من الاختبارات. وشرح المراجع الخارجي للحسابات مفهوم أهمية المراجعة والأسباب الكامنة وراء قيمتها. ويتعلق الخطر المفترض الكبير الوحيد بتجاوز الإدارة للضوابط، والتي كانت متوافقة مع متطلبات القطاع. وأشير إلى مخاطر التدليس والاعتراف بالإيرادات وجرى دحضها. وستجري مواءمة الجدول الزمني للإبلاغ مع الجدول الزمني المعتمد للمراجعة لعام 2024. وسيعتمد المراجع الخارجي للحسابات على دعم الأخصائيين التقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والأخصائيين الاكتواريين.

10- ورحب أعضاء اللجنة باللمحة العامة عن استراتيجية المراجعة. وطلبوا توضيحات بشأن اتساقها مع استراتيجيات السنوات السابقة، واستعراض تقارير المراجعة الداخلية، وعبء العمل الذي ينطوي عليه إجراء أعمال الضمان بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

11- وأوضح المراجع الخارجي للحسابات أنه يستخدم منهجية موحدة لتقييم المخاطر، وكذلك لتحديد إجراءات وضوابط المراجعة. كما أكد على العلاقة التعاونية مع المراجعين الداخليين في الصندوق، وأشار إلى أنه سيقدم تقريرا إلى لجنة مراجعة الحسابات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

12- وأبلغت الإدارة اللجنة أنه جرى تعديل رسوم المراجع الخارجي للحسابات للسنة المالية 2025 إلى 000 174 يورو لتعكس الزيادة في تكلفة المعيشة وأن هذا المبلغ لا يغطي أي عمل إضافي مطلوب لمراجعة الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.

13- **الحصيلة والمتابعة.** أحيط علما بهذا البند من جدول الأعمال.

البند 5 من جدول الأعمال - المواعيد المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2026 (AC 2025/177/R.4) - للموافقة

14- **الحصيلة والمتابعة**: جرت الموافقة على المواعيد المشار إليها في الوثيقة، من دون أي تغييرات.

البند 6 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) **تقرير كفاية رأس المال – ديسمبر/كانون الأول 2024 (AC 2025/177/R.5) - للاستعراض**

15- أعرب الأعضاء عن تقديرهم للتحديث الذي قدمته الإدارة بشأن وضع رأس المال في الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2024 عندما كان رأس المال الأولي المتاح يبلغ 7.7915 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 31.5 مليون دولار أمريكي عن الفصل السابق، مما يعكس استمرار الاستقرار المدعوم بالمساهمات التي تغطي الخسائر والتكاليف التشغيلية منذ عام 2021.

16- وأقرت اللجنة بشكل إيجابي بقدرة الصندوق على الصمود أمام اختبارات تحمل الضغوط، مما يشير إلى أن الصندوق يتمتع بوضع جيد يؤهله لتحمل المخاطر والصدمات المحتملة التي تتضمنها السيناريوهات الافتراضية المتخذة بشكل فردي. وبلغت نسبة رأس المال القابل للتخصيص 38.6 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد البالغ صفر في المائة، مما يشير إلى قوة وضع رأس المال. وذُكر أن إطار كفاية رأس المال سيخضع للاستعراض في إطار الاستراتيجية المالية الطويلة الأجل للصندوق.

17- ولُفِت الانتباه إلى نسبة القروض المتعثرة الحالية، التي ظلت أقل من 3 في المائة، ولكنها ارتفعت مؤقتا إلى 3.7 في المائة. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تعتبر نسبة القروض المتعثرة البالغة 5 في المائة حدا حرجا. وطُرِح سؤال بشأن تعرض الصندوق للخطر في بلدين أو ثلاثة بلدان، حيث قد تدفع نسبة كبيرة من القروض نسبة القروض المتعثرة إلى تجاوز العتبة البالغة 5 في المائة. وكانت المخاوف تدور حول ما إذا كان ذلك قد يشكل خطرا في المستقبل القريب، وكيف يعتزم الصندوق إدارة هذا التعرض المحتمل للخطر.

18- وشددت الإدارة على أن هذا المجال يخضع لرصد مستمر، مع التركيز على البلدان التي تشهد تدهورا في أوضاع ديونها، وأن الاتجاه الأوسع لتزايد المديونية الحرجة - ولا سيما في غرب أفريقيا حيث تقع معظم البلدان الخاضعة للرصد الدقيق - معروف جيدا. ومن المهم الإشارة إلى أن التخلف التراكمي عن السداد من قبل عدة بلدان رئيسية - سواء في تلك المنطقة أو في أماكن أخرى - سيؤدي إلى زيادة كبيرة في نسبة القروض المتعثرة لدى للصندوق، ولذلك يجري رصد التطورات عن كثب.

19- وطُرِح استفسار آخر بشأن أثر تحركات أسعار الصرف الأجنبي على رأس المال الأولي المتاح، وتحديدا فيما يتعلق بتقلبات سلة حقوق السحب الخاصة. وتمحور السؤال على وجه الخصوص حول ما إذا كانت سلة حقوق السحب الخاصة، التي كان من المفترض أن تشكل أداة وقائية أمام تقلبات أسعار العملات، هي السبب الفعلي للتقلبات الأخيرة. كما طُلِب توضيح بشأن كيفية إدارة تحركات أسعار الصرف الأجنبي، وما إذا كانت سلة حقوق السحب الخاصة تؤدي دورها المنشود في تهدئة هذه التقلبات، حيث ينظر إلى هذا الأمر على أنه خطر محتمل إذا لم يدار بشكل صحيح.

20- وجرى توضيح أن خسائر أسعار الصرف الأجنبي غير المحققة قد ارتفعت بشكل كبير، لتصل إلى 209.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024، بالمقارنة مع 132.7 مليون دولار أمريكي في وقت سابق من العام. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي. وطلبت اللجنة توضيحا بشأن الاستراتيجيات التي يدرسها الصندوق للتخفيف من تعرضه لمخاطر العملات، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بتعديلات في تركيبة الأصول والخصوم للحد من التقلبات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.

21- وأوضحت الإدارة كذلك أن حوالي 80 في المائة من حافظة قروض الصندوق المستحقة مقومة بحقوق السحب الخاصة. ونظرا لأن الإبلاغ المالي يجري بالدولار الأمريكي، فقد أدت تقلبات أسعار الصرف إلى مكاسب أو خسائر غير محققة في تحويل العملات. وتضمنت الأرقام الأخيرة مكسبا قدره 42 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2023، وخسارة غير محققة قدرها 210 ملايين دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2024، تلاها مكسب غير محقق قدره 130 مليون دولار أمريكي في مارس/آذار 2025. وتعد هذه المبالغ غير محققة، ومن المتوقع أن تتوازن بمرور الوقت. وقد تولت شعبة خدمات الخزانة ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية إدارة مخاطر العملات بنشاط، مع تخصيص الأصول بما يضمن توافر العملات المناسبة لتلبية احتياجات الصرف.

22- وردا على استفسارات طرحها الأعضاء، أكدت الإدارة أن الصندوق يتمتع برسملة جيدة في الوقت الحالي، وأوضحت أن الرقم المتعلق بتوافر رأس المال الأولي يتكون من جميع الإيرادات المحتفظ بها والخسائر.

23- وأخيرا، وردا على سؤال عن المسار المستقبلي لرأس المال القابل للتخصيص، أكدت الإدارة أن الانخفاض الطفيف الحالي متوقع ومتسق مع نموذج عمل الصندوق. ويعكس هذا الاتجاه الطبيعة التيسيرية للعمليات والعمل في بيئات مرتفعة المخاطر. ومع استمرار الصندوق في تقديم التزامات جديدة في ظل هذه الظروف، كان من المتوقع أن يشهد رأس المال القابل للتخصيص انخفاضا طفيفا بمرور الوقت.

24- وأضافت الإدارة أن الصندوق واصل رصد الجدارة الائتمانية عن كثب على نطاق حافظته، ولا سيما للبلدان التي كان معرضا فيها بشكل خاص للمخاطر، والتي أظهرت علامات تدهور ائتماني. ومع ذلك، فقد حال التعاون الفعال مع الأفرقة القطرية والسلطات المحلية حتى الآن دون وجود متأخرات لفترات طويلة أو حالات تخلف عن السداد. ويمكن أن يؤدي تخلف عدة بلدان عن السداد في وقت واحد إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى ما يزيد عن العتبة البالغة 5 في المائة، وإن كان هذا الخطر يدار بعناية.

25- **الحصيلة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستقدم إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها عبر الإنترنت.

(ب) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية - للعلم

26- رحب الأعضاء بالتحديث الذي قدمته الإدارة بشأن التفعيل الجاري لإطار إدارة المخاطر المؤسسية، مع تسليط الضوء على التطورات الرئيسية والتوجهات المستقبلية.

27- وأشارت اللجنة إلى أن الصندوق يشارك بنشاط في عمليات وضع معايير مرجعية مع منظمات الأمم المتحدة النظيرة والمؤسسات المالية الدولية لوضع أهدافه في إدارة المخاطر ضمن نموذج رسمي لنضج المخاطر. وستعمل هذه المبادرة، التي جاءت بتشجيع من توصيات الاتحاد الأوروبي، على مساعدة الصندوق في تحديد مستوى نضج المخاطر المستهدف بوضوح، وإنشاء آليات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

28- وثانيا، جرى استحداث هيكل جديد للجنة المخاطر الداخلية، وهو يعمل الآن بكامل طاقته. ومنذ إنشائه، عمل هذا الهيكل على تسهيل التعرف على مسائل المخاطر الحرجة وتصعيدها وحلها بشكل استباقي من قبل موظفي الصندوق على نطاق المنظمة، مما أثبت فعاليته كمنصة للتعامل مع الشواغل المتعلقة بالمخاطر في الوقت المناسب. وفيما يتعلق باختلاف تقييمات المخاطر في جميع مجالات العمل، لوحظ أن لجان المخاطر الجديدة هذه تؤدي دورا حاسما في تقريب وجهات النظر المتباينة من خلال المناقشات الجماعية وبناء توافق الآراء، بدعم من بيانات موضوعية جُمِعت من خلال مؤشرات المخاطر الرئيسية.

29- وثالثا، توسع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية في تطبيق التقييمات الذاتية لضبط المخاطر في مختلف وحدات الصندوق. وقد ساعدت هذه العملية المنظمة الوحدات على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى فعالية ضوابطها، مما ساهم في إنشاء سجل شامل للمخاطر المؤسسية. وكان هذا النهج القائم على البيانات حاسما في تنفيذ تخصيص الموارد على أساس المخاطر، وتركيز الجهود على المجالات التي تكون فيها المخاطر كبيرة.

30- وبالإضافة إلى ذلك، يقدم دعم مستمر لشعبة عمليات القطاع الخاص لتطوير أنشطتها مع مراعاة المخاطر بشكل مناسب. وشمل ذلك تنقيح بيان الإقبال على المخاطر ليشمل العمليات غير السيادية، والمساهمة في استراتيجية الاستثمار المقبلة للصندوق، ووضع إجراءات للتخفيف من المخاطر الكامنة.

31- وأبلغت الإدارة اللجنة أيضا بأنه تجري مواءمة أي جهود لتحسين استخدام رأس مال الصندوق بعناية مع متطلبات إدارة المخاطر لحماية قاعدة رأس مال المنظمة وتصنيفها الائتماني. وتتضمن جميع المقترحات المقدمة إلى المجلس التنفيذي ضمانات لكفالة إدارة المخاطر بطريقة مسؤولة.

32- وأعرب الأعضاء عن دعمهم القوي لمكتب إدارة المخاطر المؤسسية في تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على نطاق الصندوق. وأكدوا على أهمية التركيز على الأثر والفعالية بدلا من التركيز فقط على حجم الموارد المستخدمة. وطُرِحت أسئلة بشأن معدلات إتمام التدريب الإلزامي على إدارة المخاطر، وتدابير معالجة حالات عدم الامتثال، واستخدام نظم الإبلاغ عن الحوادث وفعاليتها، وحالة نشر التقييم الذاتي لضبط المخاطر.

33- وطمأنت الإدارة الأعضاء بأن الوعي بالمخاطر لا يزال هدفا محوريا، وأن تحسين رأس المال يهدف إلى زيادة الأثر الإنمائي إلى أقصى حد وليس مجرد زيادة حجم الموارد، وأن عملية التقييم الذاتي لضبط المخاطر تتقدم بثبات مع تزايد الالتزام المؤسسي. كما أوضحت الإدارة أنه يجري وضع خطط عمل لمعالجة نقاط الضعف التي حددت من خلال التقييمات الذاتية، ويتابع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية تنفيذها.

(ج) لوحة متابعة المخاطر المؤسسية - للعلم

34- قدمت الإدارة التحديث الخاص بالفصل الأول من عام 2025 بشأن لوحة متابعة المخاطر المؤسسية، وأكدت على ستة معالم بارزة رئيسية. وشملت هذه إضافة ستة مؤشرات رئيسية جديدة للمخاطر تتعلق بالصحة والسلامة التشغيليتين، وقدرة المواهب في الوحدات اللامركزية، والأمن، وتعزيز شمولية لوحة المتابعة دون المساس بقابلية استخدامها. وقد جرى إدراج الهدف الحالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كمعيار لحساب معدل استلام التعهدات، والذي بلغ 76.9 في المائة، أي ما يعادل 87.65 في المائة من التعهدات

المتوقعة. وقد أبرز هذا أهمية الرصد المستمر لبرنامج القروض والمنح مقابل الموارد المتاحة، وزيادة كفاءة رأس المال إلى أقصى حد.

35- وأشير إلى وجود تأخر مستمر بين عمليات الصرف والموافقات، مما يبرز الحاجة إلى إدارة القدرة على الصرف بعناية. ولا يزال هناك تحد متكرر في الإدارة المالية وإدارة التوريد في المشروعات، وتُجرى تحليلات مستهدفة لمعرفة الأسباب الجذرية. وتُنفذ تدابير مؤقتة، مثل التدريب المركز، وبناء القدرات، ودعم التوظيف، وتصميم المشروعات المراعي لمخاطر التوريد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى حالتي سوء سلوك جاريتين، مما يذكر بأهمية جهود التوعية والوقاية. وأخيرا، أثيرت مسألة ساعات العمل الإضافية بين موظفي وحدة الصحة والعافية، مما دفع إلى توفير آليات دعم بديلة.

36- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للتقرير، وأشادوا بوضوح لوحة المتابعة وفائدتها، ودعوا إلى مشاركة أي اعتبارات إضافية بشأن المخاطر أو تحسينات مقررة مع اللجنة.

37- وأعرب الأعضاء أيضا عن بعض الشواغل إزاء تجاوز بعض فئات المخاطر باستمرار لمستويات تحمل المخاطر لأكثر من عام، ولا سيما التوريد في المشروعات والإدارة المالية. وحثوا الإدارة على النظر فيما إذا كانت مستويات تحمل المخاطر لا تزال مناسبة، ودعوا إلى تحديثات منتظمة بشأن هذه المسائل. ومع الاعتراف بالتحسينات المستمرة في إطار رصد المخاطر ووضع مؤشرات جديدة للمخاطر، كانت هناك تحديات مستمرة تتعلق بمخاطر الإدارة المالية، وكانت هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتعزيز رفاه الموظفين، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين. وكانت لوحة المتابعة أساسية في توفير إشارات الإنذار المبكر، ولكن ينبغي تحليل الانتهاكات المستمرة لتحديد ما إذا كانت تعكس تأثيرات متبقية من المرحلة النهائية من تنفيذ برنامج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أو تشير إلى مشاكل نظامية أوسع نطاقا.

38- وأكدت الإدارة على أهمية التحليل المستمر للأسباب الجذرية لفهم الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات المتواصلة، ولا سيما في مجالي التوريد والإدارة المالية. وستسهم نتائج هذه التحليلات في توجيه أي تعديلات على تحمل المخاطر. وقد سهل هيكل لجنة المخاطر الجديد هذه المناقشات ودعم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الصعبة.

39- وأشارت الإدارة أيضا إلى ضرورة تقييم مخاطر تنفيذ البرامج في سياق قيود القدرات ودروس تخصيص الموارد المستفادة من فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مما يعزز الحاجة إلى اتباع نهج قائم على المخاطر لتحديد أولويات الجهود حيث تكون المخاطر كبيرة.

40- وجرى إعادة التأكيد على التزام اللجنة باستخدام لوحة متابعة المخاطر المؤسسية كأداة قيّمة للرصد المستمر للمخاطر.

الحصيلة والمتابعة. أحيط علما على النحو الواجب بالتحديثات المتعلقة بتفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية ولوحة متابعة المخاطر المؤسسية.

البند 7 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث عن عمليات التحقيق التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف - للعلم

41- أطلع مكتب المراجعة والإشراف اللجنة على التحقيقات التي أجريت، وأشار إلى زيادة عدد الحالات المنجزة بنسبة 20 في المائة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2025 إلى 31 مايو/أيار 2025، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مع انخفاض طفيف في عدد الحالات الجديدة الواردة. وظل عدد الحالات الداخلية والخارجية مستقرا، مع توقع زيادة إجمالية بناء على الاتجاهات في السنوات الأخيرة. وظل موظفو الصندوق والاستشاريون لديه المصدر الرئيسي للادعاءات، مع كون صندوق البريد السري لمكافحة الفساد هو قناة الإبلاغ المفضلة.

42- وكانت حالات التدليس والفساد سائدة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتوريد في المشروعات. ومن أبرز هذه الحالات رشوة موظفي المشروعات، وتزوير توقيعات المستفيدين، وتزوير الوثائق من قبل مقدمي العروض. وشملت نحو 57 في المائة من الادعاءات مسؤولين حكوميين أو مسؤولين في المشروعات، مما يبرز المخاطر المستمرة في بيئات المشروعات. وللتخفيف من هذه المخاطر، يجري استخدام قائمة العناية الواجبة للنزاهة على نحو نشط.

43- ولوحظ أن توزيع الحالات يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم حافظة الصندوق، مع زيادة في الحالات من أمريكا اللاتينية والكاريبي مما يعكس الجهود المعززة لمكافحة الفساد في تلك المنطقة.

44- وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة بأنه يهدف إلى إنجاز الحالات ذات الأولوية العالية في غضون ستة أشهر، والحالات ذات الأولوية العادية في غضون اثني عشر شهرا، وأن حالات الفساد المعقدة تتطلب أحيانا فترات زمنية أطول، إلا أن التعاون مع وحدات الصندوق الأخرى ضمن إدارة المخاطر المتبقية أثناء التحقيقات. وقد تجاوز عدد الحالات التي أغلقت في عام 2025 الرقم القياسي المسجل في العام السابق، بفضل التحسينات في الإجراءات، والتحديد الواضح للأولويات، والإجراءات الفعالة.

45- وأحاطت اللجنة علما بحالة خارجية واحدة أدت إلى حرمان شركة متورطة في عمليات تقديم عروض تدليسية من التعامل معها لمدة أربع سنوات، وبإصدار ثلاثة تقارير تحقيق إضافية، وهي قيد انتظار قرارات لجنة الجزاءات. وشملت هذه حالات تضارب غير معلنة في المصالح، وفسادا تورط فيه موظفو مشروعات وأفراد من أسرهم، وتدليسا من خلال تزوير وثائق وتحويل أموال بلغ مجموعها ملايين الدولارات. وقد أدرجت جميع الأطراف المتورطة في قائمة العناية الواجبة للنزاهة.

46- وحافظ مكتب المراجعة والإشراف على اتصالات سرية ومتكررة مع الشعب الإقليمية والوحدات الأخرى للصندوق لتبادل المعلومات وإدارة المخاطر. ووصلت جهود التوعية إلى أكثر من 250 من الموظفين في عام 2025 للتوعية بمسائل مكافحة الفساد والنزاهة. وتغطي قائمة العناية الواجبة للنزاهة الآن 137 كيانا في 28 بلدا لتناول مخاطر النزاهة التي تقع خارج نطاق آليات الجزاءات.

47- ويعتزم مكتب المراجعة والإشراف تعزيز كفاءة التحقيقات من خلال تحسين إجراءات الاستلام والاستعراض، وتبسيط الوثائق. وظل توفير الموارد الكافية بالغ الأهمية نظرا لتزايد تعقيد الحالات وحجمها. كما يجري اتباع نُهج مبتكرة، مثل التصدي لانتهاكات قانون البيئة دعما للأهداف الاستراتيجية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيجري اتخاذ تدابير وقائية، تشمل بناء القدرات والتعاون مع هيئات الرقابة الوطنية في البلدان المرتفعة المخاطر، للحد من تكرار التدليس والفساد.

48- ورحب الأعضاء بالتحديث، مشيرين إلى الاتجاهات الإيجابية في ارتفاع معدلات الإبلاغ، وهو ما يعكس على الأرجح تزايد الثقة في النظام، على الرغم من أن القصور في الإبلاغ، ولا سيما عن الحالات الداخلية، قد يبقى قائما.

49- وأعربت اللجنة عن تقديرها لإدراج دراسات الحالة والتحليلات، مما ساعد على ترسيخ عمل مكتب المراجعة والإشراف بأمثلة عملية، وأبدت العديد من الأعضاء اهتماما كبيرا بالتدابير الوقائية المقررة، ولا سيما جهود بناء القدرات والتواصل مع النظراء الحكوميين، ساعيين إلى الحصول على مزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات والكيفية التي يمكن من خلالها للصندوق تعزيز بيئات الامتثال. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الجهود الوقائية تشمل تدريب وحدات إدارة المشروعات وتعاونا أوثق مع السلطات الوطنية لمكافحة الفساد (مثلا في غانا وكينيا) لتعزيز المساءلة في المجالات التي ينبغي أن تكون فيها - أي مع الحكومات الوطنية.

50- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف كذلك أن بناء قدرات الوكالات الوطنية بالغ الأهمية، نظرا لمحدودية تأثير الصندوق المباشر. ويتعين على المسؤولين الحكوميين الإقرار بالمساءلة، بما في ذلك العواقب المحتملة

للتحقيقات الجنائية، وذلك لردع الفساد. وأعرب الأعضاء عن دعمهم لتركيز مكتب المراجعة والإشراف على التدابير الوقائية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا والتعاون مع الجهات الوطنية.

51- وطُلِب توضيح بشأن البيانات المتعلقة باسترداد الأموال التي أُسيء استخدامها في حالات التدليس، وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن استرداد الأموال التي أُسيء استخدامها يجري بالتنسيق مع زملاء الإدارة المالية، حيث غالبا ما تعلن المبالغ غير مؤهلة وتسترد؛ ومع ذلك، فإن الوقاية بالغة الأهمية لتجنب الإضرار بالمستفيدين الذين يعتمدون على دعم المشروعات. وفي هذا السياق، سُلِط الضوء على أهمية الإشراف الصارم، بالإضافة إلى الأثر الفعلي للتدليس، مشيرا إلى حالة لم يحصل فيها المستفيدون على البذور والأسمدة الأساسية.

52- وجرى التأكيد على أهمية الضوابط الصارمة والإشراف المستمر والقواعد الواضحة - ولا سيما في مجالات التوريد والإدارة المالية وإدارة المستفيدين - باعتبارها عوامل أساسية لمنع المخالفات. وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة بأنه بدأ في تضمين تحليلات الأسباب الجذرية في تقارير التحقيق كدروس مستفادة، بهدف إطلاع الإدارة، وربما الحكومات الوطنية، على سبل توقع سوء السلوك ومنعه.

53- وقد ساهمت القائمة الداخلية للعناية الواجبة للنزاهة في إدارة المخاطر، إلا أن التعاون الخارجي كان ضروريا لتعزيز المساءلة وتمكين تتبع الأصول واستردادها. كما أوضح مكتب المراجعة والإشراف أن زيادة الحالات المبلغ عنها تعزى إلى تنامي الثقة في تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف الأسرع والأكثر شمولا، وتحسين إجراءاته، وتواصله الاستباقي مع وحدات المشروعات والموظفين الجدد.

الحصيلة والمتابعة. أحيط علما بالتحديث الشامل.

(ب) مدخلات لرؤية مكتب المراجعة والإشراف وأهدافه الاستراتيجية، والتنقيحات المقترحة على خطة العمل لعام 2025 (AC 2025/177/R.6) - للاستعراض

54- جرى النظر في هذا البند في جزأين، حيث ركزت المداولات أولا على رؤية مكتب المراجعة والإشراف وأهدافه الاستراتيجية، تلا ذلك مناقشة التعديلات المقترحة على خطة العمل لعام 2025.

55- وتماشيا مع هذا النهج، قدم مكتب المراجعة والإشراف الرؤية المحدثة والتوجه الاستراتيجي لمكتب المراجعة والإشراف، مشددا على أهمية إعادة تموضع مكتب المراجعة والإشراف للتصدي للتحديات الداخلية والخارجية المتطورة التي يواجهها الصندوق. وجرى التشديد على ضرورة تحول مكتب المراجعة والإشراف من تركيز قائم أساسا على مراجعة المعاملات إلى نهج استراتيجي قائم بشكل أكبر على المخاطر، ويقدم قيمة أكبر إلى قيادة الصندوق وأصحاب المصلحة. وكان هذا التطور ضروريا في ظل تزايد عمل الصندوق في بيئات هشة ومعقدة ومرتفعة المخاطر، تتطلب وظيفة ضمان أكثر استباقية وتبصرا.

56- وقد ساهمت أربعة اعتبارات رئيسية في تشكيل الرؤية:

- توقعات أصحاب المصلحة من مكتب المراجعة والإشراف للتركيز بشكل استباقي على المخاطر الرئيسية والأولويات والتعلم؛
- السياق المتغير الذي يعمل فيه الصندوق، بما في ذلك التركيز المتزايد على السكان الضعفاء، والدول الهشة، والتمويل المعقد والشراكات؛
- أفضل الممارسات في مهنتي المراجعة والتحقيقات، بما في ذلك معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة التي تشدد على الحوكمة؛
- دور مكتب المراجعة والإشراف في إطار الضمان الأوسع في الصندوق، مع إدراك الحاجة إلى رسم خريطة دقيقة لأنشطة الضمان وتركيز الموارد بشكل مدروس.

57- ونظرا لحجم ونطاق عمل مكتب المراجعة والإشراف، اعتُبر أن تغطية جميع الحوافظ غير عملي، مما يؤكد الحاجة إلى التركيز الاستراتيجي والتعاون مع مقدمي خدمات الضمان الآخرين. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن التكنولوجيا ستُمكّن من تحويل الرؤية والرسالة من عمليات مراجعة المعاملات إلى عمليات الضمان القائم على المخاطر، وأن هذا سيدعم تركيز الإدارة على المسائل الاستراتيجية.

58- وبفضل تحسن التوعية وبناء الثقة، شهدت التحقيقات زيادة في عدد الحالات، وجرى التخطيط لمزيد من التدابير الوقائية لإدارة الموارد بفعالية. وقد تجلت الآثار المبكرة للنهج الجديد في تقارير المراجعة الأخيرة، مما أثر على تحسينات إدارة المخاطر والإشراف داخل الصندوق.

59- وأشار مكتب المراجعة والإشراف كذلك إلى أنه ما لم تتحقق الرؤية الجديدة، فإن الصندوق يخاطر بفقدان الضمانات الفعالة التي تضيف قيمة بمرور الوقت، وأن استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لتحقيق الرؤية تتمحور حول ست ركائز تشمل إجراءات محددة مقررة لعام 2025 وما بعده، رهنا بتوافر الموارد.

60- وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم القوي لاستراتيجية مكتب المراجعة والإشراف المنقحة، وأشادوا بالعرض الواضح والتحليل الشامل ومشاركة أصحاب المصلحة التي ساهمت في تشكيلها. ورحبوا بالتوجه نحو عمليات مراجعة وتحقيقات أكثر تركيزا على المخاطر، مع التركيز على التوعية والتعلم والتدابير الوقائية، باعتباره يتواءم مع بيئة الصندوق المتطورة.

61- واعتُبرت الزيادة في الحالات المبلغ عنها مؤشرا إيجابيا على تنامي الثقة في النظام، وليست سببا للقلق، مع ضرورة رصد الزيادات المفرطة. وأثيرت تساؤلات بشأن ما إذا كانت لدى مكتب المراجعة والإشراف القدرة والموارد الكافية لتنفيذ الرؤية الجديدة، وكيف يعتزم التعامل مع التحديات الثقافية المحتملة - ولا سيما مع زيادة التركيز على النتائج المرتفعة المخاطر التي تؤدي إلى رفع تقارير أكثر أهمية إلى الإدارة.

62- وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن بعض التغييرات الهيكلية قد اقتُرحت، وأنها قيد الاستعراض من قبل الإدارة العليا، وأن تواصلا وثيقا مع القيادة العليا للصندوق، بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس ونواب الرئيس المساعدون، قد جرى بالفعل. وقد أكدت هذه المشاورات المبكرة الدعم الواسع للتوجه المحدث لمكتب المراجعة والإشراف؛ ورحبت إدارة الصندوق بهذا التحول، وأعربت عن انفتاحها على توصيات مراجعة أعلى مستوى وأكثر مواءمة على نحو استراتيجي.

63- وتساءل أحد الأعضاء عن صياغة بيان الرسالة، مشيرا إلى أن القيمة لا تكمن في خدمات مكتب المراجعة والإشراف بحد ذاتها بل في كيفية توظيف مكتب المراجعة والإشراف لخبرته لتحقيق الحصائل وليس النواتج.

64- وأُعرِب عن شواغل من أن تحويل التركيز إلى الضمان القائم على المخاطر لا ينبغي أن يتجاهل واجبات الامتثال والتحقيق الجارية، والتي لا تزال تتطلب استخدام كثيف للموارد.

65- وطُرِحت استفسارات بشأن كيفية تحديد الفجوات في بناء القدرات مع الجهات النظيرة الوطنية، والأهداف المحددة المنشودة، وكيفية إدارة الموارد أو تقاسم الأعباء مع الحكومات. كما جرت مناقشة التوازن بين الكفاءة والحصائل المستدامة.

66- وأُعرِب عن اهتمام بكيفية تفاعل تقييمات المهارات واستراتيجيات المواهب مع سياسات الصندوق الأوسع نطاقا لدوران الموظفين. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن إطار تنقل الموظفين الأوسع نطاقا في الصندوق، بما في ذلك سياسات الدوران، قيد الاستعراض. ويدرس مكتب المراجعة والإشراف كيف سيؤثر ذلك على فريقه وكيفية تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالقدرات وتجديدها.

67- وطُلِب توضيح بشأن كيفية مواءمة وتنسيق تركيز مكتب المراجعة والإشراف على المخاطر مع تركيز مكتب إدارة المخاطر المؤسسية ومكتب التقييم المستقل في الصندوق لتجنب التداخل والتكرار. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه بصدد البدء في عملية تحديد ضمان المخاطر مع استشاري لفهم وتنسيق أنشطة

الضمان على نطاق الصندوق (بما في ذلك التقييم، وإدارة المخاطر، والإدارة المالية للمشروعات) لتحديد عمليات التكرار أو الفجوات وتحسين التعاون. ويعتمد تحديد مدى كفاية الموارد الحالية على نتائج رسم خريطة الضمان، التي من شأنها توضيح فجوات الضمان وتوجيه الاحتياجات من الموارد.

68- ورغم التحديات، كانت هناك ثقة في أن الاستراتيجية المنقحة ستُمكّن مكتب المراجعة والإشراف من تعزيز كفاءته، وتحقيق القيمة، والاستجابة استباقيا للمخاطر الناشئة. وأشير إلى الحاجة إلى خطة لتخفيف المخاطر من أجل معالجة أي تأخيرات محتملة أو قيود على الموارد، إلى جانب إدراك المخاطر في حالة عدم تحقيق الرؤية بالكامل.

69- أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه يحقق القيمة بطريقتين: أولا، من خلال طبيعتها كوظيفة مستقلة، وثانيا، من خلال تقديم توصيات واضحة تعالج المشاكل الجذرية وتتوافق مع التحديات والمخاطر التي يواجهها الصندوق. وفي الوقت نفسه، سيجري تنفيذ مهام المراجعة الروتينية – أي العمل اليومي - بكفاءة وذلك بدعم من التكنولوجيا.

70- وكان العمل الوقائي الذي قام به مكتب المراجعة والإشراف حتى الآن قائما على اغتنام الفرص (على سبيل المثال، التركيز على البلدان التي تعاني من حالات مركزة مثل غرب أفريقيا). ويستكشف مكتب المراجعة والإشراف إقامة شراكات مع السلطات الوطنية، وتقييمات القدرات، وإمكانية انتداب موظفين لبناء القدرات المحلية. وستصمم النُهج بناء على فجوات القدرات والفرص المحددة، بما في ذلك خطط لبناء شراكات مع السلطات الوطنية لمكافحة الفساد من أجل تحسين الرقابة والوقاية على الصعيد المحلي.

71- وردا على الاستفسارات التي أثيرت، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه ساهم في مشروعات التعلم الأوسع نطاقا التي ينفذها الصندوق، مثل أكاديمية العمليات التابعة لمكتب فعالية التنمية، بهدف تعزيز قدرات النزاهة والرقابة الداخلية. وستصبح بعض جهود التدريب إلزامية للموظفين الجدد.

72- وفيما يتعلق بالجزء الثاني من بند جدول الأعمال، أي التعديلات على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025، أكد مكتب المراجعة والإشراف أن المهمة المرنة السابقة التي لم يجر تسميتها ستركز الآن على العملية المهمة المتمثلة في تحديد ضمان المخاطر من أجل تحسين فهم وتنسيق أنشطة الضمان داخل الصندوق.

73- واقترح مكتب المراجعة والإشراف أيضا الاستعاضة عن تقرير الإشراف الشامل باستعراض لإطار الإشراف في الصندوق. واستنادا إلى نتائج عمليات مراجعة الإشراف الأخيرة (ولا سيما مراجعة تشاد)، سيراجع مكتب المراجعة والإشراف إطار الإشراف في الصندوق لتحديد التحسينات وضمان ملاءمته للغرض.

74- وفيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية، سيُستعاض عن عملية الإشراف ومراجعة المكتب القطري في نيبال بعملية أخرى في باكستان، التي تنطوي على مخاطر أعلى وتعتبر أنسب لخطة المراجعة. ولتجنب الازدواجية مع المراجع الخارجي للحسابات، اقترح مكتب المراجعة والإشراف إلغاء الضوابط الداخلية على مراجعة الإبلاغ المالي وتحرير الوقت للتركيز على أعمال ذات قيمة مضافة أكبر.

75- وأيدت اللجنة التعديلات المقترحة على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025، ولا سيما استعراض إطار الإشراف في الصندوق، وطلبت توضيحا بشأن حذف نيبال من جدول المراجعة، متسائلة عما إذا كانت هذه المراجعة ستؤجل إلى عام 2026 أم أن هناك نية لتأخيرها إلى موعد أبعد. وبالإضافة إلى ذلك، طُرِح سؤال عن الجدول الزمني لعملية تحديد ضمان المخاطر. واستفسرت اللجنة تحديدا عما إذا كان هذا العمل المهم سينجز في الوقت المناسب قبل اجتماع لجنة مراجعة الحسابات المقبل، أو ما إذا كان سيجري تقديم تحديث مؤقت لضمان استمرار الإشراف والمشاركة.

76- وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن تعديل خطة عمل المراجعة لعام 2025، وتحديدا الاستعاضة عن نيبال بباكستان، قد تم بسبب محدودية الموارد وطلب من إدارة الصندوق تأجيل مراجعة نيبال نظرا لاستمرار

المشاكل التشغيلية في البلد. ولذلك، جرى تقديم موعد مراجعة باكستان، الذي كان مقررا في الأصل لعام 2026. وما إذا كان سيجري إدراج نيبال في خطة عمل 2026 يعتمد على ملف مخاطرها كما يجري تقييمه من خلال نهج التخطيط القائم على المخاطر الذي يتبعه مكتب المراجعة والإشراف. وإذا جرى تصنيف نيبال على أنها مرتفعة المخاطر، فستُمنح الأولوية وفقا لذلك. ويتمثل الهدف في دمج مكوني المكتب القطري والإشراف في عملية مراجعة واحدة لتحقيق الكفاءة.

77- وفيما يتعلق بعملية تحديد ضمان المخاطر، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أنه من المتوقع عرض النتائج الأولية في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول، وذلك بناء على التقدم المحرز في عمل الاستشاري، الذي شهد تأخيرات طفيفة في البداية. ومع ذلك، سيجري دمج النتائج الكاملة في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني لإرشاد وضع خطة عمل المراجعة لعام 2026.

الحصيلة والمتابعة: اعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول المقبلة لإقرارها.

البند 8 من جدول الأعمال - تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم - ديسمبر/كانون الأول 2024 (AC 2025/177/R.7) - للاستعراض

78- قدمت الإدارة تقرير إدارة الأصول والخصوم للنصف الثاني من السنة المالية 2024. وأُبلِغت اللجنة بأن تعرض الصندوق للمخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم لا يزال منخفضا ومتوائما مع أهداف الاستدامة المالية للصندوق. ولاحظت الإدارة أن تركيبة قائمة الموازنة ظلت مستقرة بشكل عام، حيث شكلت القروض 75 في المائة من إجمالي الأصول، بينما شكلت السيولة 16 في المائة. كما لوحظ أن حقوق المساهمين وقروض الشركاء الميسرة مولت 76 في المائة من إجمالي الأصول، بينما شكل الاقتراض من المصادر السيادية والإصدارات الخاصة 20 في المائة من التمويل. وأكدت الإدارة أن جميع نسب السيولة ورأس المال كانت ضمن حدود السياسة. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة، جرى تسليط الضوء على أن قائمة الموازنة الممولة بالديون للصندوق أظهرت حساسية أعلى قليلا للخصوم تجاه ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يُعوَّض بطول مدة الجزء الممول بحقوق المساهمين. وفيما يتعلق بمخاطر العملات، أشارت الإدارة إلى أن الصندوق يحافظ على سياسة استشرافية لمواءمة العملات تستند إلى التدفقات الخارجة المتوقعة على مدى أفق زمني مدته 24 شهرا.

79- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا بعض التفاصيل عن مخاطر إعادة التمويل المتعلقة بأنشطة الاقتراض.

80- وأوضحت الإدارة أن هيكل استحقاق الإصدارات الخاصة يجري تقييمه عن كثب كجزء من خطة التمويل، والتي تتضمن أيضا اعتبارات التمويل المسبق.

81- **الحصيلة والمتابعة:** استُعرضت الوثيقة وستقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

البند 9 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الثامن والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2025/177/R.8) - للاستعراض

82- **الحصيلة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد جرى استعراضها، مع إدراج استعراض لسياسة كفاية رأس المال وتأجيل سياسة الصندوق المنقحة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها إلى اجتماع مستقبلي.

البند 10 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

جرى النظر في البنود التالية في جلسة مغلقة:

(أ) النتائج الشاملة المستخلصة من عمليات مراجعة الإشراف على ثمانية برامج قطرية في البرازيل وكمبوديا وإثيوبيا وغانا وإندونيسيا وموريتانيا والمكسيك والمغرب (IAR-25-03)؛

(ب) مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في تشاد (IAR-25-04)؛

(ج) مراجعة تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق (IAR-25-05)؛

(د) تحديث بشأن عملية تحسين رأس المال والخطوات التالية.